الفصل 10
الإنتخابات الرئاسية 1970

الجميع يريد عودة شهاب

مع إقتراب الإستحقاق الرئاسي في آب 1970، كان الجو الأكثري لدى النواب يحبّذ ترشّح الرئيس شهاب من جديد للرئاسة، كونه الشخصية الأصلح لقيادة البلد، خاصة أن الدستور (الكتاب) يسمح له بالترشّح هذه المرة عكس عام 1964. كان الرأي العام وأجواء الصحافة مقتنعة بهذا الخيار. وكانت غالبية النواب، بمن فيهم نواب "كتلة الوسط"، قد أعلنت عن تأييدها لهذا الترشح وعن رغبتها بالتصويت له دون تردد؛ ومن هؤلاء، سليمان فرنجيّة وكمال جنبلاط وكامل الأسعد... وكان الأهم بنظر الجميع تكملة ما بدأه شهاب في عهده الأول بعد تخلّف الرئيس حلو عن المتابعة. كان الرئيس شهاب الأقوى دون منازع، والجميع يدرك ويحترم ذلك.

بقطع النظر عن قربنا منه، كانت المعطيات لدينا في الشعبة الثانية تزيد من قناعتنا بوجوب عودة الرئيس شهاب الى الحكم للسير قدماً بمشروع بناء الدولة والمؤسسات التي كان أطلقها في عهده.

خلال لقاءاتي الدوريّة مع الرئيس في جونيه وخاصة في عجلتون مع بداية فصل الصيف، تكلّمت مراراً معه بموضوع الإنتخاب وأهميّة أن يكون هو الرئيس القادم ليتسنّى إكمال مشروع الإصلاحات بوجوده على رأس الدولة، فتكون عندها الأمور مضبوطة والنتائج مضمونة تحت رعايته المباشرة. وكان جوابه هو ذاته في كل مرّة: "البلد لا يقف على شخص...". وبسبب تواصلي شبه اليومي معه، كنت على علم بأن اهل السياسية في البلد باتوا يتوافدون لطلب المواعيد لزيارته وإعلان التأييد. وكان يخبرني عمّا يقولونه وعن جوابه الواضح للجميع: "لا، أنا لا أرغب بالترشّح!"

وكانت شخصيات دوليّة هامة تأمل أيضاً بعودته الى السلطة، على رأسهم الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول الذي راسله لدعمه بقوة، ورئيس جمهورية مصر العربية جمال عبد الناصر. وبالرغم من كل ذلك، بقي فؤاد شهاب على موقفه الرافض، لأنه كان مقتنعاً به.

شهاب يختار الياس سركيس

إذا كان الرئيس شهاب لا يرغب بالترشح، فمن يدعم أو يختار هذه المرة بعد تجربته اليائسة مع الرئيس حلو؟ كان شهاب شديد الإعجاب بالشيخ موريس الجميّل، النائب الكتائبي الذي تولّى وزارة الشؤون المالية والإنماء في عهده، ووزارة التخطيط في عهد الرئيس حلو. إمتاز موريس الجميّل بنزعته الإنسانية والإصلاحية، وبنظرته الإنمائية المستقبليّة، وكان أكثر من

إنسجم مع فكر الرئيس شهاب الإنمائي والمؤسساتي والإصلاحي وفكرة تحقيق العدالة الإجتماعية. لكن فُهم أن هذا الترشيح لم يرق لنسيبه الشيخ بيار الذي عرقل الموضوع، فطويَت الصفحة.

كان الرئيس شهاب يفكّر بشخص ذي معرفة وخبرة بأوضاع البلاد وتوازناتها، كفوء، نظيف الكف، مؤمن بالعمل الإصلاحي الإنمائي فيعطيه أولويّة العمل، وصاحب مناعة تجاه ألاعيب السياسة الداخلية والمصالح الخاصة.

من هذا المنطلق، وقع إختياره على الياس سركيس. وفسّر الخيار لمن سأل: "هو خزان أفكاري وبات يملك خبرة الممارسة اليوميّة في هذا المركز كونه كان مديراً للغرفة المدنية في القصر الجمهوري خلال كامل عهدي الرئاسي وفترة من عهد الرئيس حلو."

ينتمي الياس سركيس لعائلة متواضعة في قرية الشبانيّة في المتن الأعلى، بعيدة عن الإنتماءات السياسيّة والحزبيّة. درس الحقوق في جامعة القديس يوسف وإنتسب الى الجسم القضائي فعيّن في مجلس القضاء الأعلى. إنسان متواضع، نظيف الكف، هادىء المزاج، وفيٌّ لعمله. تعرّف اليه الرئيس شهاب خلال قيادته للجيش عندما رفض القاضي الشاب تكراراً معاملات لوزارة الدفاع وجد فيها بعض المخالفات. أعجب شهاب بتصرّف سركيس بعد أن تأكدت له صوابية رأيه القانوني ونزاهته، فعيّنه مستشاراً قانونياً ومديراً للغرفة المدنيَة في القصر الجمهوري بعد إنتخابه للرئاسة.[39] تمرّس سركيس بحكم مسؤولياته هذه وتعاطيه اليومي مع الرئيس شهاب بتفاصيل عمل كافة الوزارات والإدارات العامة، فعرف "كل شاردة وواردة"... كما شارك في ورشة التحضير للإصلاحات والمراسيم الإشتراعية وفي إقرارها. وبات ملمّاً بالشؤون المالية بعد أن شغل رئاسة مصرف لبنان المركزي إعتباراً من عام 1968.

لم يكن التسويق لسركيس أمراً سهلاً. أولاً، بسبب بقاء أمل لدى الكثيرين من محبي الرئيس شهاب ومؤيديه بأن يغيّر رأيه في آخر لحظة ويُقدِم على الترشّح للرئاسة. وثانياً، لتردد عدد كبير من الشخصيات، أولهم الرئيس كرامي، حول ما إذا كان سركيس قادراً على الأضطلاع بهذا المنصب. أبدى كرامي بداية عدم قناعته بالخيار وبأنه من الصعب عليه أن "يُبكّل الجاكيت للموظف الياس سركيس". لكنه إقتنع بهذا الخيار بعد إجتماع مطوّل مع الرئيس شهاب، فهم خلالها وبصورة قطعيّة أن مزايا الرجل وخبرته وتجرده، تؤهله للمنصب، وتصون البلاد من تكرار ما لم يقم به الرئيس حلو.

---

[39] وكان الأمر مماثلاً لإختيار الرئيس شهاب فؤاد بطرس وزيراً. فأخبرني الوزير بطرس ان معرفته بالرئيس شهاب قبل التوزير كانت فقط خلال مناسبة واحدة، يوم كان قاضي تحقيق في المحكمة العسكرية. حضر يومها وزير الدفاع المير مجيد إرسلان يرافقه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب في زيارة تفقديّة للمحكمة. وعندما طلب المير مجيد من بطرس الإطلاع على ملف يتعلّق بأحد أزلامه، رفض الأخير بثقة وحزم مذكراً بالقوانين ومبدأ فصل السلطات، ما لفت إنتباه وإعجاب اللواء شهاب، فسجّل يومها إسم هذا القاضي في ذهنه.

حتى الرئيس عبد الناصر، عندما زاره سامي الخطيب مكلفاً من الرئيس شهاب بإبلاغه بإختيار الاخير للياس سركيس مرشحاً لرئاسة الجمهورية، أجاب معبراً عن موقف صريح: "دا سركيس أنا معرفوش! نحن نرغب بترشح الرئيس شهاب ونحترمه، وسوف نتعاون معه كما كان في السابق في حال عودته الى السلطة."

لو ترشّح الرئيس شهاب، لكان الشيخ بيار الجميّل على الأرجح إختار فك تحالفه مع إده وشمعون، ومساندة شهاب لأنه بتحالفه مجدداً مع الشهابية يمكنه المحافظة على التمثيل الكتائبي الكبير في البرلمان؛ ولكان كمال جنبلاط قد تمكّن من تجاوز الموقف الرمادي الذي ألزمته به قضية الميراج وإنزعاج الإتحاد السوفياتي، ودعمَ الرئيس شهاب بشكل كامل وصريح.

ولو ترشّح الرئيس شهاب، كانت المعركة الرئاسية محسومة بحصوله على حوالي 65 صوتاً من الأصوات ال99 للنواب، مقابل 34 بأقصى حد لأي مرشح منافس...

الرئيس صبري حماده

كان التنافس على رئاسة المجلس النيابي بعد وفاة الرئيس أحمد الأسعد بين نجله كامل الأسعد نائب الجنوب وصهره صبري حماده نائب البقاع. كامل الأسعد يدعمه الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون إده والرئيس صائب سلام، وصبري حماده تدعمه كتلة نواب النهج الشهابي وحلفاؤها. وكنت بتكليف من الرئيس شهاب أزور الرئيس صبري حماده في منزله على طريق المطار ناقلاً رسائل تتعلّق بأمور سياسية وإنتخابية، وكان صبري بك يكّن ل"فخامة الأمير" المحبّة والإحترام. الجلسة مع الرئيس حماده كانت دائماً شيّقة، إذ كان يتمتّع بذكاء مدرك وإطلاع واسع لزواريب السياسة اللبنانية، وقوة تحليل خاصة به تستشف المستقبل، وروح النكتة الدائمة. وكان صبري حماده هو رئيس المجلس في إنتخابات 1970 الرئاسية ورأس حربة المعركة الإنتخابية للشهابيين.

بيان 4 آب 1970

آخر محاولة لكتلة النواب الشهابيّة مع الرئيس شهاب كانت قبل حوالي إسبوعَين من موعد الإنتخابات، عندما إنتدبَت الكتلة الوزير فؤاد بطرس للإجتماع بالرئيس شهاب بإسمها. لكن شهاب بقي على موقفه، إلّا أنه، وبعد إقتراح من بطرس، أصدر بياناً هاماً شرح فيه أسباب رفضه الترشح.

ففي بيان 4 آب الشهير، أوضح الرئيس شهاب للبنانيين بشفافية ودقة المعطيات الجوهرية الكامنة وراء قراره بعدم الترشح، فعرض تقييمه لواقع وحاجات الوطن وعدم جهوزية البلاد والشعب لتقبّل ما يراه أساسياً للنهوض بالدولة. صاغ الوزير بطرس البيان بالفرنسيّة؛ راجعه

الرئيس شهاب ووافق عليه؛ ترجمه الياس سركيس وأحمد الحاج الى العربيّة؛ وعممته أنا على الصحف قبيل منتصف الليل. ومما جاء في البيان:

"...البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدّة لتقبّل التحولات التي أراها ضرورية للنهوض بلبنان... لا يمكنني تصوّر إعتماد هذه التحوّلات إلا في إطار إحترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسّكت بها... الأصول التقليديّة المتّبعة في العمل السياسي لم تعد تشكّل آداة صالحة... قوانيننا الإنتخابيّة التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة ونظامنا الإقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الإحتكارات لا يفسحا في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني... الغاية هي الوصول الى تركيز ديموقراطية برلمانية أصيلة، صحيحة ومستقرة، وإلغاء الإحتكارات ليتوفّر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام إقتصادي حر سليم، يتيح سبل العمل وتكافوء الفرص للمواطنيين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاءات الديموقراطية الإقتصاديّة والإجتماعيّة الحقّة..."

الإحتكارات التجاريّة

لا ضرورة لشرح النقطتين الأساسيتَين الهامتَين والواضحتَين في البيان، وهما أولاً: إدراك الرئيس شهاب عدم جاهزية المواطن اللبناني للتغيير الأساسي في عقليته الفاسدة ومسلكه في اللجوء الى السياسيين لضمان مصالحه وحقوقه، أي فك إرتباطاته "بالزعيم" المتضرر طبعاً من قيام دولة قوية وعادلة تلغي حاجة المواطن اليه لتأمين مطالبه؛ وثانياً: تمسّك الرئيس شهاب بالديمقراطية والدستور ورفضه الحازم بإجراء التغيرات والتحديثات المرجوّة خارج نطاق الطرق الديموقراطية. لكن بعد ما حلّ بالبلاد والعباد من إنهيار إقتصادي ومالي كارثي بدأ من تشرين الأول عام 2019، من واجبي تسليط الإنتباه الى أمر ثالث، ركّز عليه الرئيس شهاب في بيانه وهو موضوع الإحتكارات الإقتصادية والتطبيق السيء لنظام لبنان الإقتصادي الحر.

وقد ذكر الرئيس موضوع الإحتكارات مرتَين في بيانه، ودلّ على وجوب إلغائها "ليتوفّر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في إطار نظام إقتصادي حر سليم..."

غالباً ما كان الرئيس شهاب يتطرّق في لقاءاتنا، وبإنفعال، لموضوع الإحتكارات، مستعملاً عبارة "جماعة ال"4%"[40] للدلالة على الفئة الصغيرة من اللبنانيين المسيطرة بقوة على الحياة الإقتصادية في البلاد، أي رجال المال والأعمال والمصرفيين، المتحكّمين بالإقتصاد والتجارة، أصحاب الوكالات الحصريّة والمتمتعين بحرية التحكّم بأسعار السلع المستوردة. وكان هؤلاء حسب وصف الرئيس شهاب، "محتكرين كل شي على حساب المواطن العادي والفقير"، وكانوا أشرس معارضي النهج الشهابي، وبالأخص معارضتهم لورشة الإصلاحات وأعمال

[40] "Les 4 %"

بعثة إيرفد Irfed التي قامت بين عام 1959 وعام 1961 بمسح شامل لأوضاع لبنان ومتطلباته وإمكانياته الطبيعيّة، والبشريّة، والإقتصاديّة، والإجتماعيّة، مع إقتراح الخطط والمشاريع للإصلاح والإنماء المتوازي والشامل[41]. فكان هؤلاء يموّلون بسخاء المعارك الإنتخابية لمعارضي الشهابية ووسائل الإعلام التي تجهد لإيذاء صورة النهج الإصلاحي لدى الرأي العام.

محاربة إنشاء الضمان الإجتماعي وقانون النقد والتسليف

غالباً ما كان الرئيس شهاب يذكر ما عاناه من معارك حقيقية وهجمات شرسة من قبل "المُحتكرين" لدى إقرار المراسيم التشريعية؛ خاصة لدى إنشاء الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذي صان حقوق العمال والمستخدمين[42]، بحجة أنه يمس بقواعد الإقتصاد الحر ويحمل نفساً إشتراكياً، ولدى وضع قانون النقد والتسليف. وقد فسّر لي الرئيس شهاب مراراً كيف نجحت جمعية المصارف برئاسة بيار إده، شقيق العميد ريمون إده، بإضعاف بنود هذا القانون في مراحل إقراره، بحجة خشية المصارف بأن يتعرّض المصرف المركزي الذي أنشأه قانون النقد والتسليف للسريّة المصرفيّة، وأن يُسرّب موظفوه أسرار المصارف، وأن يقيّد هذا القانون حريتها وقواعد تسليفاتها. حاولت جمعية المصارف يومها أن تنحصر مهمة المصرف المركزي بإصدار العملة فقط دون أن يتولّى تنظيم عمل المصارف، ونجحت بإلغاء بنود وردت في مشروع القانون كانت تفرض التصنيف الإلزامي للمصارف حسب سياستها الائتمانيّة، أي منحها قروضاً قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجال.[43] كما نجحت جمعية المصارف بتخفيف شروط نسبة الاحتياطي النقدي المفروضة على المصارف.[44]

الحلف يرشّح سليمان فرنجيّة

بالعودة الى إنتخابات 1970 الرئاسيّة، أعاد عزوف الرئيس شهاب عن الترشّح بعض الأمل للحلف الثلاثي، إذ تثبّت عندها بقاء الجميّل في الحلف. لكن بعد إجرائهم حسابات رقمية بسيطة، فهِم الزعماء الثلاثة بإنه لن يكون بوسع إي منهم الفوز بوجه المرشح الشهابي الياس سركيس. فجاءتهم الفكرة الذهبية من النائب كاظم الخليل بترشيح النائب الوسطي سليمان فرنجية، ما يعطي الحلف حظوظاً أكبر بالفوز مع إنضمام كتلة الوسط لهم. كان فرنجيّة قد أكد للرئيس شهاب: "إذ ترشحتم أنتم، أنا معكم ولن أترشح. لكن مع ترشيحكم لسركيس، أنا سأكون مرشحاً منافساً."

---

41 وقد أبرزت دراسات بعثة إيرفد أن 4% من اللبنانيين يحوزون على 32% من الدخل الوطني العام؛ و14% على 28% منه؛ فيما يبقى 82% يتوزعون 40% منه.

42 ضمان الصحة، والأمومة، وطوارىء العمل، وتعويض نهاية الخدمة.

43 كان الهدف من هذا التصنيف تحديد وتشجيع مصارف التسليف المتوسط والبعيد الأجل، الأمر المطلوب لتحفيز التنمية الاقتصاديّة.

44 حتى الحد الأدنى من نسبة الاحتياطي الذي كان مشروع قانون النقد والتسليف يسعى لفرضه على المصارف الخاصة (بين 15 و25% من الودائع)، خفّض الى بين 5 و10%. ولم يطبّق شرط الاحتياطي هذا إلّا بعد حوالي الخمس سنوات من صدور القانون وبنسبة 2.5% فقط!

هكذا كان، وقبل أيام قليلة من اليوم المحدّد لعملية الإنتخاب أُعلن ترشيح فرنجية بدعم من الحلف الثلاثي. نشط الزعيم الزغرتاوي فوراً في تحركه وزار موسكو طالباً دعم الإتحاد السوفياتي، الذي أعلن بالفعل الدعم العلني لفرنجية و"إنتقم" بالمناسبة من "قضية الميراج"... أمّا كتلة كمال جنبلاط المؤلفة من ستة نواب (ثلاثة حزبيين وثلاثة مستقلين)، فوزّع الزعيم الدرزي أصواتها الإنتخابيّة بالتساوي بين المرشحَين: يصوّت الحزبيون لفرنجية والمستقلون لسركيس.

سركيس-فرنجيّة، معركة الأصوات

رغم كل ذلك، كانت إحصائياتنا في الشعبة تدلّ على تفوّق لسركيس ب56 صوتاً من أصل ال99 صوتاً، مقابل 43 لفرنجية.

النواب الذين كلّفت أنا من قبل الشعبة بالتواصل معهم خلال المعركة الإنتخابية كانوا خمسة من المتردّدين بسبب ضغوط كبيرة يتعرضون أو سوف يتعرضون لها. الخمسة كانوا: ممدوح العبدالله ومحمد ماضي من كتلة كامل الأسعد الوسطيّة؛ الكتائبي جورج عقل نائب زحلة؛ فؤاد غصن من الكورة القريب من كتلة فرنجية لكن القريب ايضاً جداً مني كونه كان وزير الإعلام وكنا قد حميناه لتأمين إنتخابه نائباً قبل سنتَين؛ ومحمد دعّاس زعيتر الذي كان جاري بالسكن. آخر بوانتاج قبل جلسة الإنتخاب المنعقدة في 17 آب 1970، كان يدل على فوز سركيس ب54 صوتاً، أي ثلاثة أصوات زائدة عن ال51 التي تعطي الفوز.

في الدورة الأولى، حاز إلياس سركيس على 45 صوتاً، مع 38 صوتاً لسليمان فرنجيّة و10 لبيار الجميّل و5 لجميل لحود وصوت واحد لعدنان الحكيم.

أما في الدورة الثانية، التي لم يبقَ فيها سوى سركيس وفرنجيّة مرشحَين، فوجد في الصندوق 100 ورقة بدل من 99 مما أوجب إجراء دورة ثالثة. وعُلم أن ريمون إده، الذي كان آخر المصوتين، هو من وضع ورقتَين لإفساد عمليّة التصويت لإدراكه أن النتيجة ستكون لصالح سركيس وعِلمه بأن أحد نواب الكتلة الوطنية، وهو أحمد إسبر، صوّت لسركيس.

وقبل الدورة الثالثة، جلس فرنجية الى جانب غصن، وإده الى جانب إسبر للتأكد من كيفيّة تصويتهما، فأتت النتيجة 50 الى 49 لصالح فرنجيّة. دستورياً، لم يحصل أي من المرشحيّن على "النصف زائد واحد" المطلوب في النص، إذ أن نصف ال 99 هو 49 ونصف، زائد واحد = 50 ونصف، أي 51 صوتاً.

عندها، دعا رئيس المجلس صبري حماده الى دورة رابعة ما أثار غضب فرنجية وداعميه، وحاول نائب رئيس المجلس ميشال ساسين أخذ الميكروفون بنيّة إعلان فوز فرنجية بنفسه... فسادت الفوضى وعاش المجلس النيابي حالة هرج ومرج. لم يكن الجو متشنجّاً للغاية داخل

قاعة الإنتخاب فحسب، بل في الساحة الخارجية للمجلس أيضاً، التي شهدت حشوداً شعبيّة مستنفرة وحالة متفجّرة لا تبشّر بالخير مع ظهور السلاح لدى بعض مناصري فرنجيّة...

التواصل الهاتفي مع معوّض والرئيس شهاب: "فليعلن حماده فوز فرنجية. ما بدنا دم!"

كنت في مكتبي في وزارة الدفاع إتابع المستجدات في المجلس وعلى تواصل هاتفي دائم مع الرئيس شهاب الموجود في منزله في جونيه، والنائب رينيه معوّض الموجود بقرب رئيس المجلس صبري حماده في البرلمان. أتصل بي معوّض ووصف الوضع داخل القاعة وخارج المبنى، مبدياً تخوّفه من حصول ذيول أمنيّة. فإتصلت بالرئيس شهاب لإبلاغه بالأمر وإعلامه بأجواء المجلس مع سرد التفاصيل وعرض المخاوف، وسؤاله عن كيفية تصرّف الرئيس حماده.

أجابني الرئيس بهدوء وروية: "يا إبني، ما بدي دم! قول لرينيه أن يطلب من حماده إعلان فوز فرنجية... بكل الأحوال سيصبح الرجل رئيساً للجمهورية وعندما يستلم المسؤولية سيُحسن التصرّف ويكون صاحب حق. ما لازم نفكّر غير هيك..."

أوصلت الرسالة الى النائب معوّض وإستجاب الرئيس حماده لنصيحة شهاب فأعلن فوز فرنجية بالرغم من عدم دستورية النتيجة لعدم توفّر النصف زائد واحد المطلوب...

النواب الخمسة

أمّا النواب الخمسة الذين لم يلتزموا في آخر لحظة بإنتخاب سركيس، فهم:

- الكتائبي جورج عقل، الذي ألزمه قسمه الحزبي بالتقييد بقراره. لكنه إستقال من الحزب بعد الإنتخاب.

- فؤاد غصن، الذي كان قد أبلغني قبل يومَين: "لن يكون بإستطاعتي الإلتزام بما وَعدتُ به... أنا مخنوق. وصلني تهديد شديد اللهجة من آل فرنجيّة، وقاموا بتهديم منزل شقيقي في كوسبا."

- عبد اللطيف الزين، الذي بقي يردد لي كلّما إلتقينا على مدى السنين وحتى وفاته عام 2019: "اكبر غلطة بحياتي كانت عدم تصوتي للياس سركيس عام 1970. الله يسامحني."

- جعفر شرف الدين من صور، بعد ضغط كبير من كامل الأسعد.

- محمد دعّاس زعيتر، الذي بدّل موقفه خلال عملية الإنتخاب وقبل الدورة الثالثة بسبب المال: عرض عليه الفريق الآخر 50 الف ليرة لبنانية ليصوّت لفرنجية بدل سركيس، فأَعلَم رينيه معوّض بالأمر مُضيفاً بأن النائب رائف سمارة (من كتلة كامل الأسعد) جاهز لتسديد المبلغ له

فوراً. لكنه أضاف بأنه سيرضى بـ25 ألف فقط ليبقى على إلتزامه بسركيس. وعده الرئيس حماده بذلك، لكنه لم يطمئن لهذا الوعد، وقبل بعرض سمارة.

الإنصياع للسلطة الجديدة

في المساء، جمع المقدّم لحود عناصر الشعبة، وطلب منا الحضور الى العمل في اليوم التالي باللباس العسكري، مضيفاً: "نحن مؤسسة ضمن نظام ديمقراطي، ومجلس النواب إنتخب فخامة الرئيس سليمان فرنجية رئيساً جديداً. علينا إنتظار تعليمات السلطة الجديدة والإنصياع لها..."

وكان عنوان جريدة النهار في اليوم التالي: "إنتخاب فرنجية بصوت الشعب"...

عِبَر من فترة عملي في الشعبة الثانية خلال عهد الرئيس حلو

ان المهنيّة العالية والجهوزية الدائمة للوحدات الأمنية والعسكرية هي ضروية لتامين أي إستقرار في بلد ما والحفاظ على هيبة الدولة ومؤسساتها. وقد نجحت الشعبة الثانية في لبنان بهذه المهمة وبإمتياز في العهود الشهابية؛ وكان هذا النجاح الكامل هو الوحيد في تاريخ بلدنا. وقد سمح ذلك، كما أراد الرئيس شهاب، تأمين إستقلالية لبنان بالحدّ من نفوذ الخارج وسفاراته ومخابراته الناشطة عادةً على الأرض اللبنانية مستقطبةً السياسيين ورجال الإعلام.

أما العبرة الثانية، فهي أنه لا يجوز ان تكون السلطة الساسية غائبة، خاصة في اوقات دولية مصيرية كالتي رافقت توقيع إتفاق القاهرة الذي جلب للبنان عدم الاستقرار، ومسّ بسيادته على اراضيه، وطعن بهيبة الدولة وأجهزتها. فلنتخيل ما كان قد حصل لو قام الرئيس حلو بنفسه في حينه بمواجهة الضغط العربي والدولي حضورياً، مصاناً بحكومة موحّدة ومجلس نيابي مسؤول وقيادة عسكرية تقوم بواجبها بتناغم وإنصياع كامل لسلطة سياسية لا تتهرّب من مسؤولياتها.